

Ministry of Justice
Minister's Office



وزارة العدل
مكتب الوزير

الإشارة:

استاذ،

الموقر

السيد / رئيس المؤتمر

المحترمين

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي، أن أقف بينكم ممثلاً عن دولة الكويت، شاكراً للدولة المضيفة استضافتها هذا المؤتمر الموقر، على ما أحاطتنا به من حسن استقبال، وكرم وفادة، والشكر موصول - كذلك - للقائمين على تنظيم هذا المؤتمر، حتى أصبح على هذه الصورة المنظمة والمشرفة، وحتى يتيسر له، تحقيق ما يصبوا إليه من أهداف، تسعى إلى خدمة أمن وسلام البشرية جميعاً.

المادة :
أيها الأخوة:

يزخر جدول الأعمال، المطروح بين أيديكم، بالعديد من الموضوعات المتنوعة، التي تهم المجتمع الدولي بأسره، وتدافع عن أمنه، وحرية، وسلامه، ورخائه، والتي يعمل التعاون الدولي، على تنظيمها ومعالجتها، بما يحقق الأهداف المنشودة، وازدهار العدل والأمن العالمي.

(b)

Ministry of Justice
Minister's Office



وزارة العدل
مكتب الوزير

الإشارة:

المرجع:

وفي مقدمة هذه الأمور والمشاكل، التي ينهض المجتمع الدولي لمكافحةها، هو الإرهاب، والعلاقات الوثيقة التي تقوم بينه - بالضرورة - وبين الأنشطة الإجرامية الكثيرة الأخرى، مثل جرائم الفساد، وعمليات غسل الأموال، والاتجار في المخدرات، والحياسة غير المشروعة للأسلحة والذخائر والمفرقات وتهريبها، وهو ما أكده مجلس الأمن في قراره رقم 1373 لسنة 2001، وأوصى بتكثيف الجهود، واستحداث التدابير، التي تكفل القضاء على هذا الارتباط.

وفي هذا الصدد، وهذه المناسبة، يهنا دعوة المؤتمر، إلى تضمين الإعلان الصادر عنه، مطالبة المجتمع الدولي، الانتهاء إلى تعريف، جامع، للإرهاب، تعريفاً قانونياً مجرداً، تتوافر فيه كل الشرائط التي يلزم توافرها في القاعدة القانونية، على المستوى الدولي، أو القوانين الداخلية للدول المتمدنة، وبعيداً - كل البعد - عن الاعتبارات والتيارات السياسية المتباينة، وأن يأخذ التعريف المطلوب، في اعتباره، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتلاحقة، في هذا الشأن، خاصة، التفرقة بين الإرهاب، وبين الكفاح المشروع ضد الاحتلال، ومن أجل تقرير المصير، وتنفيذاً للاتفاقيات الدولية العامة والإقليمية، التي تبنت هذه التفرقة العادلة .

Ministry of Justice
Minister's Office



وزارة العدل
مكتب الوزير

الإشارة :

اتباعاً ،

السيد رئيس المؤتمر

السادة الأخوة الحضور

مما لا شك فيه، أن المتغيرات، التي تطرأ باستمرار على حياتنا المعاصرة، تلحق - كذلك - بالجرائم، سواء من ناحية نشوء نوع جديد من الجرائم، لم تكن موجودة بالأمس، أو تطور بعض الجرائم القائمة، ومن بين ذلك كله، الجرائم الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات، وكذلك جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية، والتي نعتبرها جرائم بالمعنى القانوني الدقيق، والتي نأمل أن يوليها السيد/ الأمين العام للأمم المتحدة، كل أهمية، وأن يقدم إلى لجنة منع الجرائم والعدالة الجنائية الموقرة، تقارير دورية، بشأنها، وما آلت إليه هذه الجرائم على المستوى الدولي.

السادة الأخوة الحضور:

نرحب، كل الترحيب، بمبادرة دولة قطر الشقيقة استضافة القمة العالمية الثانية لوزراء العدل والنواب العامين وخلال شهر نوفمبر سنة 2005، وذلك استمراراً من المؤتمر، في مواصلة أعماله ذات الصلة بالتدابير الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحة الفساد والإرهاب، وتعزيز دور النواب العامين، لاسيما في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات المكملة لها، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب.

Ministry of Justice
Minister's Office



وزارة العدل
مكتب الوزير

الإشارة :

استاذ :

السادة ~~الجنود~~ الحضور :

أرجو التكرم بتبني المقررات الآتية، في إعلانكم الذي سوف يصدره المؤتمر، في ختام أعماله:

أولاً: ضرورة اعتبار خصوصيات الدول، ومبادئ السيادة الوطنية، وطبيعة نظمها القانونية المعمول بها، فيها.

ثانياً: التحري عن أسباب الإرهاب المختلفة، وعلاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى، وإحكام التعاون الدولي، لمكافحته والجرائم الأخرى.

ثالثاً: توثيق التعاون الدولي، بشأن التدابير العملية، للحد من انتشار الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية، والذخائر والمفرقات وتداولها، وتهريبها.

رابعاً: إصدار ميثاق حقوق السجناء الأساسية، الوارد في تقرير اجتماع غربي آسيا الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وأصبح صالحاً للتبني والإصدار.

نسأل الله لكم التوفيق والسداد ،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،